



جمهورية مصر العربية
وزارة الصناعة
الوزير

سجل في ٢٠٢٥/١٠/٢٩

قرار
نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية
وزير الصناعة والنقل
رقم ٣٧١ لسنة ٢٠٢٥

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل الحكومة ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٠ لسنة ٢٠٢٥ بتنظيم وزارة الصناعة ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفة القياسية المصرية ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفة القياسية المصرية ؛
وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة رقم (٣٣٤) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٩ ؛

قرار

مادة أولى

يلتزم المنتجون والمستوردون للسلع الكيماوية المدرجة بالجدول التالي بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية وهي :

م	رقم المواصفة	اسم المواصفة
١	٦٣١٢٣	أمان لعب الأطفال الجزء السادس : استرات فتالات محددة
٢	١٥٣١٢٣	أمان لعب الأطفال الجزء الخامس عشر : الأمان الميكروبيولوجي

مادة ثانية

يمنح المنتجون والمستوردون مهلة مقدارها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتوفيق أوضاعهم .

مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

٢٠٢٥/١٠/٢٩

(توقيع)

فريق / كمال عبد الهادي الوزير

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية
وزير الصناعة والنقل



٤٢٨٥٦